

## قانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٤

بإعفاء البترين المحلى الذى تستهلكه البعثات الدبلوماسية  
والقنصية وأعضائها العاملون فى أعمالهم الرسمية من رسم الإنتاج

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعفى البترين المحلى الذى تستهلكه البعثات الدبلوماسية  
والقنصية وأعضائها العاملون بالجمهورية فى أعمالهم الرسمية من رسم  
الإنتاج ، وذلك بشرط المعاملة بالمثل وفى حدود هذه المعاملة طبقاً لما  
تقرره وزارة الخارجية .

ويسرى هذا الإعفاء اعتباراً من تاريخ العمل بقانون الجمارك الصادر  
بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣

مادة ٢ - لوزير المالية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برعاية الجمهورية فى ٥ رجب سنة ١٣٩٤ ( ٢٥ يولييه سنة ١٩٧٤ )

أنور السادات

## قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٤

بتقرير بعض التيسيرات لمواطنى محافظات القناة وسيناء

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعفى ممولو منظمات بورسميد والاسماعيلية والسويس  
وسيناء من جميع الضرائب والرسوم التى تسحق على إيراداتهم الناتجة عن  
أنشطتهم التجارية والصناعية التى كانوا يزاولونها فى تلك المحافظات من تاريخ  
التجهير حتى نهاية سنة ١٩٧٤

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بالمستحقات الناشئة عن عقود البيع يعفى  
المزارعون من المديونيات الحكومية وضرائب الأطنان وملحقاتها المستحقة  
على أطنانهم الكائنة بالمحافظات المشار إليها فى المادة الأولى من تاريخ  
التجهير حتى نهاية سنة ١٩٧٤

مادة ٣ - يعفى ملاك العقارات المبنية الكائنة بالمحافظات المشار إليها  
فى المادة الأولى من ضريبة المبانى وملحقاتها المستحقة على تلك العقارات  
ورسوم المياه والإنارة من تاريخ التجهير حتى نهاية سنة ١٩٧٤ ما لم تكن  
مؤجرة للوحدات الإدارية بالحكومة أو القطاع العام .

مادة ٤ - يكون توزيع أرباح القيمة الإجمالية المستحقة على مستأجرى  
العقارات المبنية من أشخاص القطاع الخاص المشار إليها آنفاً لصالح المأجرين  
حتى نهاية سنة ١٩٧٤ وفقاً للقواعد الآتية :

(١) يلزم المستأجر بأداء نسبة ٢٥٪ منها مقطوعة على أربعة وعشرين  
قسماً شهرياً تبدأ من أول يناير ١٩٧٥ أو بسدادها كاملة إذا  
أراد إخلاء العين المؤجرة قبل انقضاء المدة المذكورة .

وعلى المأجر أن يرد إلى المستأجر فرق ما قد يكون قد اقتضاه  
زيادة عن هذه النسبة على أقساط شهرية لمدة مساوية للدة التى  
استحققت عنها تلك الزيادة .

(ب) يعرض الملاك بنسبة ٢٥٪ من القيمة الإجمالية لعقاراتهم  
أوبالسلفة التى حصلوا عليها من العرف التجارية من تاريخ التجهير  
وحتى نهاية سنة ١٩٧٤ أو عودة المستأجرين أيهما أكبر .

(ج) يتمتع الملاك بالإعفاءات المنصوص عليها فى المادة الثالثة من  
هذا القانون

(د) يتحمل الملاك باقى القيمة الإجمالية .

مادة ٥ - لا يخل تنفيذ أحكام المادة الرابعة بحجية الأحكام النهائية  
باستحقاق الأجرة أو بعدم استحقاقها .

مادة ٦ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٧ - هل الوزارات المعنية إصدار القرارات التنفيذية اللازمة .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من  
تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برعاية الجمهورية فى ٥ رجب سنة ١٣٩٤ ( ٢٥ يولييه سنة ١٩٧٤ )

أنور السادات